مسألة السكان والتنمية من منظور سوسيو ديموغرافي

تاريخ استلام المقال: 2016/02/04 تاريخ قبول المقال للنشر 2017/12/14

أ.مرموري البشير.
جامعة أحمد دراية– أدرار

ملخص:

تحتل قضايا السكان والتنمية الصدارة في حقل الأطروحات النظرية والدراسات الميدانية والتقارير الأممية، ذلك لما لها من وزن ثقيل في ساحة الاهتمامات وانشغالات الساسة ورجال الأعمال، فهي تمس مباشرة الحاجيات الاجتماعية والفردية، وهي المؤشر على تقدم الأمم أو تأخرها.

فلا نتصور أبدا حديثا علميا أو طرحا استراتيجيا عن السكان وعن متغيراته، المتمثلة في الخصوبة والوفيات والهجرة يستثني الأخذ بعين الاعتبار لعلاقاته بمجالات التنمية المتعددة من شاملة ومستدامة، ولا أن نتصور العكس أيضا، ذلك أن متغيرات السكان ومتغيرات التنمية هي في أتم التداخل إذا ما نظرنا إلى جملة الاستراتيجيات التي تبنى عليها الأمم وتقام بها الحضارات وأيضا إذا ما نظرنا إلى جملة الاهتمامات السياسية والاقتصادية للحكومات.

ولعل الاهتمامات الأولى لقضايا السكان كانت بارزة في الأطروحات الأولى الفلسفية مع كونفوشيوس وأفلاطون، وهي بارزة أيضا في الأطروحات النظرية مع ابن خلدون ومالتوس وغيرهم الكثير، كما سيأتي فيه الكلام، وهذا كله تأكيد لمدى الترابط الموجود بين السكان والتنمية ومدى تداخل القضايا السكانية بالقضايا التنموية ومنها القضايا الاقتصادية.

Abstract

The issues of development and population are at the forefront in the theoretical, field studies and UN reports, because of their pivotal importance in the areas of business and politics. These issues do not only touch the societal and individual needs directly, but also they are the indicators of any nations' development or backwardness. Presumably, the first concerns of population's issues were not only prominent in the first philosophical presentations with Confucius and Plato, but also

in the theoretical presentations with Iben Khaldun and Malthus and many more. This is all to confirm the strong linkage and overlap that exist between population and development including the economical issues.

مقدمة:

تبدو المسألة السكانية ذات اهتمام كبير من طرف المجتمع الدولي من علماء وباحثين واقتصاديين، وذلك لما تحمله من أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما تشهده الظواهر السكانية من تغيرات نوعية في الحجم والتركيبة والتوزيع، خصوصا وأن التباين واضح وشاسع بين دول الشمال والجنوب وأن الهوة بينهما تزداد اتساعا من يوم لآخر في مختلف المجالات وبالخاصة مجال التنمية الزراعية.

وعلى الرغم من ذلك كله فإن هذا الاهتمام حديث إذا ما نظرنا إلى جذور الأزمة وإلى ماضيها وإلى قدم المأساة التي تعيشها الإنسانية حتى ظل في أمم الحيوان أوفر حظا في المعيشة من الإنسان، وبغض النظر عن أطروحات القرن 18 مع روبرت مالتوس وما خلفته من ردود عليها، وربما كان جوليان هكسلي من الأوائل الذين تطرقوا إلى هذه المسألة بأكثر حزم وفي مستوى أكبر، ففي سنة 1948 لما كان مديرا عاما لليونسكو قال في محفل دولي: لابد من تحقيق التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية، وإلا فعلى الحضارة الفناء[1].

ونحن من هذا المنطلق نتيقن أن الحضارة بالمفهوم السوسيولوجي وما تحمله من معاني النمو والازدهار والسمو الفكري والانفتاح، إما أن تتحقق بمستويات عالية في التخطيط والتنمية كما هو حاصل في الدول المتقدمة، وإما أن تختفي ويحل محلها التخلف وما يحمله من معاني عدم المساواة الاجتماعية والفوضى الإدارية والرشوة والاختلاس وغيره من قيم لا تؤدي بالمجتمع الإنساني

[1] سير دوي كالن. **عالم يفيض بسكانه**، ترجمة: ليلي الجبالي، مجلة عالم المعرفة، العدد 213، الكويت، 1996، ص7.

إلا إلى مزيد من الأزمات قد تتجاوز حدود الإمكان فيظل المجتمع بعدها في تبعية للطرف الأقوى.

ونحن في هذا الصدد نتساءل إلى أي مدى استطاع الباحثون الاجتماعيون وغيرهم في مجال الاقتصاد والسكان أن يغطوا بآرائهم وأفكارهم قضايا السكان والتنمية ويساهموا في إبراز العلاقة بين المتغيرين؟، وجواب ذلك يمكن استخلاصه من العرض التالي المتضمن لأربعة مداخل نظرية تناولت قضايا السكان، بشيء من التركيز على الآراء التي حاولت الربط بين متغير السكان ومتغير التنمية من حيث إنتاج الغذاء وتوفيره وتواجده، وهي:

المدخل الأول: الكتابات القديمة عن الفكر السكاني.

المدخل الثاني: نماذج من النظريات السكانية

- النظرية المالتوسية.
- النظريات السكانية ما بعد مالتوس.

المدخل الثالث: القراءة السوسيو تنموية لنظرية التحول الديموغرافي.

المدخل الرابع: الاتجاه النظري الحديث في مجال السكان.

المدخل الأول: الكتابات القديمة عن الفكر السكاني

تعتبر زيادة السكان مسألة خير للبشر بالنسبة للفلاسفة الصينيين القدامى، بل واجبا مقدسا للمجتمع فلا جدال فيه، ولذلك كانت دعوتهم إلى التناسل والتكاثر والمحافظة على استمرارية الحياة، وكل من يقف ضد هذا فهو عندهم آثم.

وأشهر فلاسفتهم في هذا المجال "كونفوشيوس" حيث أشار إلى التناسب الذي ينبغي أن يكون بين مساحة الأرض وعدد السكان، ومعنى ذلك أن لكل مجتمع زراعي عددا من السكان يتناسب مع قوة إنتاجيته ويجب أن لا يتعدى

أو ينخفض عن حد معين يطلق عليه بالحد الأمثل، لأن تجاوز هذا الحد عنده يؤدي إلى الفقر وقلة الغذاء وانخفاض المعيشة مما يؤدي إلى الموت.

اعتبر كونفوشيوس[1] أن المحافظة على هذا الحد هو من مسؤولية الحكومة حيث متى زاد عدد السكان في منطقة عن الحد الأمثل تقوم ينقل الفائض منهم إلى مناطق أقل ازدحاما. كما أشار كونفوشيوس إلى عوامل كثيرة تتحكم في نمو السكان وهي: نقص الغذاء، الحروب، الزواج المبكر، ارتفاع تكاليف ومبالغ الزواج.

وبهذا التناول يكون كونفوشيوس من الأوائل الذين ربطوا متغير السكان بمتغير الاقتصاد والمجتمع.

بعد ذلك جاء أفلاطون بأفكار حول السكان لم يبتعد عنها كثيرا عن ما جاء به كونفوشيوس، إلا أن ما كان جديدا في كتابه "القوانين" هو تحديده للحد الأمثل للسكان بـ 5040 نسمة، وهذا العدد كما بينه يقبل القسمة على 12 والعدد 12 هو العدد المناسب لقسمة الأراضي اليونانية ويعتقد أن له دلالة دينية وأسطورية لدى السكان.

يأتي أرسطو بعد ذلك وهو تلميذ أفلاطون بفكر أكثر واقعية في المسائل السكانية، مهتما بالتوزيع السكاني أي توزيع السكان على وحدات المجتمع التي قسمها إلى ثلاث وحدات (أسرة، قرية، مدينة) فضلا عن تقسيم العمل والمهن وتوزيعها على السكان كالمهن الطبيعية (زراعة، صيد، تربية حيوانات) والمهن غير الطبيعية (تجارة، صناعة)[2].

[1]– عد إلى كتاب: صلاح بسيوني رسلان. كونفوشيوس رائد الفكر الإنساني، منشور في الموقع الإلكتروني العربي التالي: (www.kotobarabia.com)

[2] – Kammeyer c. An introduction to population, Clond lepab, London, 1971 , P 6.

لم يكن أرسطو متعارضا مع أستاذه في العدد 5040 بل كان مناصرا لآرائه في أن الدولة هي المسئولة عن الحد الأمثل للسكان والحفاظ عليه ولاسيما تلبية حاجات الشعب من ضروريات الحياة والحفاظ على استقرار المجتمع وحمايته من الفقر والأمراض والأوبئة،[1] وهنا نجد أرسطو يحمل السلطة الحاكمة مسؤولية التوازن بين السكان وحاجياتهم وأهمها الغذاء، وعليها إيجاد كل الوسائط الكفيلة بذلك حتى وإن أدى ذلك إلى تبني الإجهاض والتخلص من الأطفال المعاقين خِلقيا.

أما آراء الفلاسفة العرب في السكان اتفقت في جوانب مع الآراء القديمة، إلا أنها تتميز عنها، باصطباغها بالصبغة الدينية وتعاليم الإسلام، التي تحرم الإجهاض وقتل النفس بغير حق بل تشجع النسل وزواج الشباب لقوله (ص):[2] "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يجد فعليه بالصوم فإنه له وجاء" وفي قوله أيضا:[3] "تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة"

وعلى سبيل الذكر لفلاسفة العرب، فنذكر الفارابي وابن خلدون.

أما عن الفارابي فقد قسم المجتمعات السكانية في كتابه " أهل المدينة الفاضلة والمجتمعات الكاملة والمجتمعات الناقصة.

والمجتمعات الكاملة هي المجتمعات التي يتحقق فيها التعاون بين سكانها وبذلك تستطيع جلب السعادة للإنسان، أما المجتمعات الناقصة فهي المجتمعات التي لا يتوافر فيها التعاون الاجتماعي بين سكانها ولا تستطيع

[1] – مصطفى الخشاب. علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الأول للتفكير الاجتماعي وتطوره، مطبعة البيان العربي، بيروت، 1975، ص53.

[2] – راوي الحديث: سلمان بن مهران، المحدث: ابن حجر العسقلاني، المصدر: فتح الباري لابن حجر، الصفحة والرقم: 9/11 ، خلاصة حكم المحدث: زيادة ثابتة.

[3] – راوي الحديث: معقل بن يسار، المحدث: محمد جار الله الصعدي، المصدر: النوافح العطرة، الصفحة 107، خلاصة حكم المحدث: صحيح.

تحقيق السعادة لسكانها، ميز الفارابي بين نوعين من المجتمعات على أساس (الأخلاق الطبيعية، البيولوجية، والشيم الطبيعية، واللغة) إضافة إلى ذلك أرجع الاختلافات إلى الموقع الجغرافي للمجتمعات على الكرة الأرضية والمناخ (الهواء، الماء، النباتات الحيوانات) ومالها من أثر على تغذية السكان، وهذا كله يؤثر على أخلاق وسلوكيات السكان في مجتمعاتها، وبذلك يصف المجتمعات السكانية على أساس سلوك أفرادها واتجاهاتهم وأسلوب العيش فيما بينهم،[1]وهذه الثقافة واضحة من الفارابي إلى وجود العلاقة الحتمية بين السكان وحاجياتهم من العيش وبين العوامل المؤثرة في معيشتهم من طبيعية وبشرية.

أما ابن خلدون فقد ذهب إلى أن المجتمعات تمر في مراحل تطورية محددة تؤثر على عدد المواليد والوفيات، بما يؤثر على النمو السكاني، وعندما ينتقل المجتمع إلى المراحل الأخيرة من تطوره يشهد ظروفا ديموغرافية مخلفة تماما لبدايته،حيث ينخفض فيها معدل الخصوبة وترتفع معدلات الوفيات.

ويوضح ابن خلدون تأثير كل مرحلة من تطور المجتمع على المواليد والوفيات فيها باعتقاده في الخصوبة العالية في المراحل الأولى من تطور المجتمع التي تعود إلى نشاط السكان من النواحي (الديموغرافية، والاجتماعية،والاقتصادية)، وعلى ثقتهم ومقدراتهم العقلية والفكرية والعضلية أما المرحلة الأخيرة من حياة المجتمع فتظهر وتنتشر فيها المجاعات والأوبئة فتقل نشاطات السكان (الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية) فيتحلل المجتمع من جديد.[2]

[1] – فراس البياتي. مورفولوجيا السكان، موضوعات في الديموغرافيا، الإنشاء العربي، ط1، 2009، ص 50.

[2] – إحسان محمد الحسن. علم الاجتماع، دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغداد، 1988، ص107.

وينوه ابن خلدون في جزء من آخر كلامه على الدور الإيجابي في السكان في تحقيق العمران فهو يرى أن سبب نقص العمران يكمن في تناقص أعمار السكان، وهذا ما يكون بسبب الحروب أو بسبب الوفاة ويرى أن الأرض مسؤولية الإنسان وعليه أن يتولاها برعايته وعمله، لذلك توجب أن يكون عدد السكان كبيراً ليعمل الإنسان على تحويل الأرض من شكلها الأولي البدائي إلى شكل جديد خصب قادر على الإنتاج، أما إذا تناقص عدد السكان وقل العمل فستتحول الأرض من خصب إلى جرداء غير صالحة للعيش الإنساني.[1]

يتبين من ذلك الأهمية التي أولاها ابن خلدون للتزايد السكاني في الإبقاء على المدن وما للتناقص السكاني من أثر في خرابها.[2]ذلك أنه ربط زيادة النمو السكاني بالازدهار الاقتصادي، واعتقد أن هذه الزيادة تؤدي إلى التنمية الاقتصادية، بينما يؤدي التناقص السكاني في المدينة أو الإقليم إلى تدهور الاقتصاد[3] وبالتالي خراب المكان.

وتتجلى لنا في هذه الفقرة حقيقة الموازنة بين السكان (الحجم، العمل) والأرض (العيش، الإنتاج) أو بصفة أخرى مقارنة غير مباشرة لفهم العلاقة بين السكان والتنمية.

المدخل الثاني: نماذج من النظريات السكانية

أولا: النظرية المالتوسية

يمكن إيجاز العوامل المتفاعلة في أحداث التطوري الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية في تاريخ الفكر الإنساني وتبلور النظرية المالتوسية فيما يلي:

[1]– علي عبد الرزاق جلبي. علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص43.

[2] – محمد عبد الله سليمان الرواشدة. مساهمة ابن خلدون في النظرية السكانية، رسالة ماجستير في الدراسات السكانية، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، 1995، ص20.

[3] – نفس المرجع.

الزيادة في أعداد السكان في بقاع العالم إبان القرن 19، وما ترتب عليها من مشاكل سكانية متمثلة بالهجرة والبطالة والانحراف وظهور الجريمة وانتشار الفقر.[1] إلى جانب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الثورة الفرنسية والاضطراب السياسي، فضلا عن الأفكار التي جاءت بها الثورة والتي لم تلق الرضا والقبول عند مالتوس وعند المدافعين عن النظام السياسي في انكلترا.

تقدم البحث العلمي والإحصاء وما كان لهما من دور كبير في دفع عجلة التطور في الدراسات السكانية وفي مناهجها وتقنيات البحث فيها.

التقدم في العلوم البيولوجية التي أعدت معلومات حول صفات السكان. فضلا عن دراسات السلالات البشرية. كل ذلك ساهم في أن يشهد الفكر السكاني تقدما علميا ملحوظا على يد توماس روبرت مالتوس إذ امتاز عن سابقيه في معالجته المسألة السكانية أنه أخضع تطور السكان وتزايدهم لقانون عام قام فيه بمقارنة ما بين العلوم الطبيعية والموارد المعيشية، محذرا من كثرة النسل، وكانت أفكاره تمثل تحولا في الدراسات السكانية والاتجاه نحو الدراسة العلمية.[2]

وفيما يلي عرض لنظرية مالتوس:

في سنة 1789 قام البريطاني توماس روبرت مالتوس بنشر كتاب عنوانه "أصل المشكلة السكانية" وإن كان قد نشر من دون ذكر لاسمه، لما جاء به من أفكار متناقضة مع المهنة التي يزاولها مؤلفه باعتباره قسا ومدرسا في جامعة دينية في كامبريدج، ومن بين ما جاء به في كتابه يقول: «تزايد

[1] – وايرنس، طومسون، ودافيت لويس. مشكلات السكان، تر: راشد البراوي وعبد المنعم الشافعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969، ص 23.

[2]– Kirk S. population international encyclopedia coactive of the social sciences، the Mac Millen comp Newyork, 1963, p53.

الغذاء مرهون بتحسين الأراضي المستغلة، لكن ما يحدث فهو بالعكس، تناقص تدريجي بهذه الزيادة، بينما السكان أينما وجدوا ما يقتاتون به، فلن يعرف عددهم حدا، تزايد يصبح في حد ذاته منبعا لتزايدات جديدة.[1]

ومن خلال ملاحظاته للتزايد السكاني في أوروبا، واستنادا إلى قانون "تيرغو"[2] المعروف أكثر تحت تسمية "قانون تناقص الغلة"، وصل مالتوس إلى نتيجة مفادها بأن الضغط السكاني ظاهرة تخص كل الكائنات الحية، مضيفا في هذا السياق أن السلوك الثابت والمشترك بين كل الكائنات الحية هو تزايد عدد أفراد السلالة إلى غاية تجاوز الموارد الغذائية التي تتوفر عليها الطبيعة، التي كانت بخيلة في المكان وفي الغذاء وإذا لم تجد أمامه عائقا، فعدد السكان يزيد وفق متتالية هندسية ويتضاعف كل خمس وعشرين سنة تقريبا بينما الموارد الإعاشية تتزايد على أقصى تقدير وفق متتالية عددية.[3]

ويمكن ترجمة أفكار مالتوس السابقة بالمعادلة التالية:

مستوى المعيشة = حجم الإنتاج/ عدد السكان

وهذه المعادلة تدل على أن السكان متغير مستقل وأن مستوى المعيشة هو دالة في حجم الإنتاج وعدد السكان.[4]

وما يلفت النظر أن هذين العنصرين: المتتالية الهندسية السكانية، والمتتالية الحسابية الغذائية، يمثلان القلب النابض لنظرية مالتوس وهي لاقت

---

[1] – Clerc Denis. Les grands auteurs de l'économie et de la sociologie. Les heutieres, France, 1997,p35.

[2] آن روبرت جاك تيرغو (1727–1781) هو مصلح اجتماعي ووزير مالية فرنسي في عهد الملك لويس 16 وهو صاحب تناقص الغلة المذكور والذي استنبطه من خلال دراسته لتطور الإنتاج في المستثمرات الفلاحية الفرنسية.

[3] – Mazerolle Fabrice. Démographie économique. Marseille Canebière, France, 2008 ,p p33–34.

[4] – زكي رمزي. المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1984، ص 54.

من الترحيب بقدر ما لاقت من الانتقادات، فمن جهتهم كل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز تصديا لأفكار مالتوس واعتبراها اعتداء على الإنسانية.

إن ما توصل إليه مالتوس من نتائج حتى وإن كانت تحمل في طياتها بعض الحقائق، إلا أنها شديدة التشاؤم فقد كان عدد سكان العالم في زمن مالتوس مليار نسمة وبعد قرنين أصبح عدد السكان ستة ملايير، بينما حسب مالتوس وبناء على متتاليته الهندسية السكانية فمن المفترض أن يضاهي هذا العدد حاليا ال 256 مليار نسمة، وزيادة على ذلك، فقد أهمل مالتوس قدرة التطور العلمي التكنولوجيا على ابتكار طرق إنتاجية جديدة تسمح بزيادة المردودية.[1]

إن آراء مالتوس التشاؤمية هي على تمام التضاد مع آراء الفكر التجاري المركنتيلي التي تذهب إلى أن النمو الكبير للسكان هو وسيلة فعالة لتزايد الإنتاج والتصدير وبالتالي دخول المعادن الثمينة،[2]ومن دون شك أن من وراء هذه الآراء (المتفائلة) أهداف توسعية وأخرى استثمارية، انتهت إلى احتلال الأرض وفرض السيطرة.

لقد تعرضت أفكار مالتوس إلى انتقادات لاذعة من مختلف الاتجاهات الفكرية والمذهبية وكان أبرزها ما يلي:

أن أفكار روبرت مالتوس استندت إلى بعض الافتراضات المنافية للعلم والمخالفة للواقع فقانون التكاثر الهندسي للسكان لا يظهر إلا في الحالة التي لا يعترض نمو السكان أي عارض، الأمر الذي يعني أن إطلاق صفة القانون

[1] المردودية تعني العلاقة الموجودة بين النتائج المتحصل عليها والوسائل التي استخدمت عليها للحصول على هذه النتائج، وتعني الفرق الناتج بين العمليات الداخلية والخارجية التي تقوم بها المؤسسة. والمردودية تساوي حسابيا النتائج المحققة على الإمكانيات. ومعدل المردودية يساوي الربح على رأس المال في 100.

[2]– زهير ظافر. النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع دراسة مقارنة، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10 سبتمبر 2010، الجزائر، ص72.

عليه يظل موضع شك وتساؤل، إذ إن التعدادات المختلفة للسكان أثبتت خطأ ذلك.[1]

استند مالتوس لإثبات صحة قانونه بشأن الزيادة في إنتاج الغذاء حسب المتوالية الحسابية إلى قانون تناقص الغذاء، ومن المعروف أن مثل هذا القانون لكي يظهر يتعين الافتراض بأن وسائل الإنتاج لا تتطور، إذ أثبت الواقع أن الإنتاج الغذائي يمكن أن يستمر في الزيادة على نحو تدريجي وتأثر قد يفوق تأثر نمو السكان بفضل التوسع العمودي والأفقي للإنتاج، لذلك فإن النظرية تكون قد اعتمدت على التحليل الاستاتيكي خلافا لما ادعى مالتوس بشأن وجود علاقة طردية بين الزيادة في الإنتاج الغذائي والزيادة السكانية، فإن التجارب والدراسات والوقائع أثبتت أن مثل هذه العلاقة عكسية، فمعظم الزيادات في حجم الإنتاج يرافقها انخفاض وتيرة النمو السكاني والعكس صحيح.[2]

اقتصر مالتوس على النشاط الزراعي بوصفه مصدرا وحيدا للغذاء مهملا المصادر الأخرى التي تسهم في زيادة الموارد الغذائية، سواء بشكل مباشر مثل قطاع الصناعة الغذائية أو بشكل غير مباشر من خلال قطاع الصناعة التحويلية التي تدعم النشاط الزراعي وتمده بالمستلزمات الضرورية لزيادة الإنتاج،كما يسهم هذا القطاع في خلق فرص عمل إضافية.

أن وجهة نظر مالتوس أحادية، إذ يعده مستهلكا فقط بينما الإنسان منتج و مستهلك معا، وقد استند إلى مفهوم الكثافة السكانية فقط وهي العلاقة بين حجم السكان ومساحة الأرض الصالحة للاستغلال، إذ أن إعطاء هذا المفهوم للكثافة لتغيير ظاهرة الفائض السكاني أو الاكتظاظ السكاني يقود إلى إهمال

[1] – فراس البياني. مورفولوجيا السكان، المرجع السابق، ص 56.

[2] – زكي رمزي. المرجع السابق، ص29.

أهمية الطاقات الإنتاجية الإجمالية لأنواع الأراضي الأقل خصوبة، وما يمكن أن تسهم به في الإنتاج وخلق فرص العمل.[1]

ثانيا: النظريات السكانية ما بعد مالتوس

كثيرة هي الآراء بصدد الدراسات السكانية وتحديد مكانتها بين العلوم التي استطاعت أن تبلور ما انتهت إليه من نتائج وقضايا في صورة نظريات، تعددت حولها التصنيفات والقراءات، وبناء عليها يذهب البعض إلى أن الدراسات السكانية قد وصلت بالفعل إلى مرحلة العلم بعد أن جمعت الحقائق ووضعت الفروض وحاولت أن تنظمها في صورة نظرية، بل إن بعض المشتغلين بالسكان قد توصلوا بالفعل إلى قوانين سكانية.[2]

إلا أن البعض الآخر يرى عكس ذلك أي أن الدراسات السكانية في الوقت الحاضر تفتقر إلى النظرية، مما جعلها في محل شك وجدال في شأن مستقبلها ومستقبل مسارها المنهجي والتقني، بالرغم من ذلك فهي تتميز بوفرة النتائج الجزئية بفضل الجهود المتتابعة التي أجريت في ميدانها لجمع هذه النتائج دون الاهتمام بصياغتها في بناء منسق من المعرفة يفسر على أساسه سلوكيات السكان.

ويرجعون هذا النقص إلى التقدم الذي أحرزته الدراسات السكانية في ميدان البحوث الأمبيريقية وإلى انشغالها بتطور مناهج متمايزة لجمع البيانات ومن العلوم المتداخلة من ناحية أخرى.[3]

وخلاصة المدخل أن النظرية السكانية عموما عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة التي تقوم على أساس الملاحظة والتجريب، والتي تقدم تفسيرا

---

[1]– فراس البياتي. المرجع السابق، ص 57.

[2]– محمد السيد غلابي، محمد صبحي عبد الحكيم. السكان ديموغرافيا وجغرافيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1962، ص8.

[3]– C B. population ,and society , edit Houghton . Mifflin company، Newyork, 1969, P 61.

لظاهرة ما من الظواهر السكانية، أن تتنبأ بعلاقات يمكن ملاحظتها والتحقق منها.

فبعد توضيحات روبرت مالتوس وتحليلاته وتنبؤاته وما ظهر من انتقادات له، كما بينا ذلك سابقا، تأتي نظريات بعده متعددة الأبعاد، تحمل من الجدية في الطرح والواقعية في التحليل والموضوعية في الدراسة ما يؤهلها لتبلغ مصاف النظريات الاجتماعية، ويكون لها فضلا معرفيا يزيل عنها اللبس والغموض وتكون المنطلق لأبحاث في شرح الاهتمامات العلمية.

نذكر من النظريات تلك التي تجيب على تساؤلات دراستنا حول السكان والتنمية، وهي كثيرة نركز على بعض منها آخذين في الاعتبار المدخل المحافظ والمدخل الراديكالي.

01/ نظريات من المدخل المحافظ في تفسير العلاقة بين السكان والتنمية:

ترى نظريات هذا المدخل أن المجتمع يميل دائما نحو التوازن، وأنه في مراحل التغير يختل هذا التوازن، ولكن هناك قوى اجتماعية أو بيولوجية تعمل دائما على إعادة هذا التوازن مرة ثانية، وممن نشير إليه في هذا المدخل هما: هربرت سبنسر، والكسندر كارسوندروز.

أ- نظرية هربرت سبنسر

لقد عرض سبنسر قضايا النظرية السكانية ضمن كتابه المعنون "مبادئ البيولوجيا" الذي نشره في عام 1901، ولقد كان يهدف من هذه المعالجة معارضة آراء "دوبلدي"، حيث اعتقد فيه:

أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل، لأن الحياة عند كثير من المخلوقات تبدأ في وقت من العالم يكون فيه الدفء كبيرا والمؤونة الغذائية متوفرة، والتي تسهل بدورها حياة الفرد مما تؤدي إلى تزايد السكان.

واعتقد كذلك أن هناك تعارضا بين التناسل والنضوج الذاتي، لأن المخلوقات كلما ارتفعت وتطورت من الأشكال الدنيا للحياة نقصت خصوبتها، فإذا كانت الأجسام العضوية لدينا ذات قدرة ضعيفة جدا مما يجعها لا تستطع المحافظة على نفسها فلأنها تتكاثر بدرجة كبيرة حتى لا تفنى، وإذا كانت الأشكال العليا للأجسام العضوية تنفق جزءا كبيرا من قوتها ونشاطها الحيوي في إنضاج ذاتيتها وبناء شخصيتها فإنه لا تبقى لها إلا القليل لبذله في مجال التوليد والإنجاب.[1]

يدعم سبنسر اعتقاده السابق بناء على ما لاحظه من قلة النسل بين السيدات المنشغلات في المهن الفكرية اللائي كن ينتسبن إلى طبقات عليا وبالرغم أن تغذيتهن أفضل من تغذية سيدات الطبقة الفقيرة وأنهن ينلن رعاية صحية أفضل إلا أن تناسلهن يكون ضعيفا بسبب الإجهاد الذهني وعجزهن عن إرضاع أطفالهن ورعايتهم ومدهم بالغذاء الطبيعي.[2]

ولذلك قرر سبنسر بأنه كلما ازداد ما بذله الفرد من جهود لتأكيد ذلك ووجوده ونجاحه ضعفت جهوده في التناسل والخلف، وعلى ضوء هذه القضايا تنبأ سبنسر لأن مشكلة تزايد السكان ستختفي مع ما يصاحبها من شرور أخرى ما دام الإنسان ينشد الرقي ويبذل جهودا كبيرة في سبيل ذلك.[3]

وما أمكن توجيهه كملاحظات نقدية على أفكار سبنسر، أنه برغم حرصه على تدعيم فروضه بناء على شواهد من الواقع، إلا أنه أغفل عددا آخر من الشواهد التي تخالف هذا الغرض، وهي أن الخصوبة المتناقصة لا

---

[1]– W. Thompson, and D. Lewis, population problems ,Me grow hill book comp. New Delhi, 1965, pp 41-42.

هذا المرجع أورده الدكتور على عبد الرزاق جلبي في كتابه "علم اجتماع السكان" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2011، ص96.

[2]– عبد الرزاق جلبي. المرجع السابق، ص96.

[3] – حسن الساعاتي، عبد الحميد، لطفي. دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص99.

ترجع إلى تغييرات فزيولوجية في بناء الإنسان بقدر ما ترجع إلى الرغبة والاختيار في تحديد حجم الأسرة، باستعمال ما وفره العلم الحديث من وسائل حديثة لضبط النسل،[1] حيث أن هناك عوامل اجتماعية أخرى عديدة تؤثر في القدرة على التناسل مثل تأخر سن الزواج.

ب- الكسندر كارسوندروز

عرض الكسندر كارسوندروز قضاياه النظرية المتعلقة بالظواهر السكانية في مؤلفه المعنون بـ "سكان العالم" حيث تتلخص فيما يلي:

يسلم كارسوندروز بأن السكان في مجتمع إما أن يكونوا في قلة أو كثرة أو عند حد أمثل، وبهذا التحديد فهو يفرق بين ثلاثة أنواع من كثافات السكان، وهي: الكثافة الفيزيقية والكثافة الإحصائية والكثافة الاقتصادية.

فهو يرى أنه من الخطأ الحكم على قلة مجتمع أو كثرته بربط السكان بمساحة الأرض التي يقطنونها دون النظر إلى الموارد والثروات التي تحملها من أنهار ومعادن وصناعات وغيرها.

يفترض كارسوندروز بأن هناك علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة في المجتمع من أرض زراعية يمكن استغلالها أو ثروة معدنية يمكن استخراجها أو غيرها من موارد لازمة للإنتاج.

بحيث يحكم على هذا العدد بأنه قليل إذا كان لا يساعد على قيام المشروعات التي تستغل هذه الموارد ويعجز من أن يوفر المنتجات التي يحتاجها هذا العدد ولا يزيد القدرة الإنتاجية للفرد، ويكون هذا العدد كثيفا إذا كانت هذه الزيادة في عدده تؤدي إلى تناقص الإنتاج المستخرج من موارده،

[1] – عبد الرزاق جلبي. المرجع السابق، ص97.

ويوصف المجتمع بأنه قد وصل إلى حجم إذا كان في حالة وسط بين القلة والكثرة وبلغ إنتاجه أقصاه مع عدم الزيادة في عدده.[1]

حصر كارسوندروز أدلته على صحة افتراضه وذلك بالنظر إلى حقيقة دخل الفرد في المجتمع والمترتب على موارد الثروة به، ولقد وضع نتائجه في الجدول التالي:

جدول الموازنة بين تزايد السكان ومتوسط الإنتاج

	عدد السكان بالمليون	متوسط الإنتاج بالجنيه
مجتمعات تتسم بقلة السكان	5	100
	6	120
	7	130
حجم أمثل	8	125
	9	130
كثافة سكانية علية	10	120
	11	105

المصدر: أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي، مكتبة القاهرة الحديثة، س غ م، ص 203.

وانطلاقا من هذه النتائج يستخلص كارسوندروز مقياسا يمكن بواسطته التعرف إلى مستوى القلة أو الكثرة أو المثلى الذي قد يصل إليه السكان ويتمثل في أنه إذا كان متوسط دخل الفرد أخذ في الزيادة، دل هذا على أن عدد السكان في هذا المجتمع عند حد القلة، وإذا كان المتوسط متجها نحو الهبوط تدريجيا فإن عدد السكان يكون عند حد متزايد.[2]

[1] – المرجع نفسه، ص102.

[2] أحمد الخشاب. سكان المجتمع العربي، مكتبة القاهرة الحديثة، س غ م، ص 203.

لكن لم ينج كارسوندروز من انتقادات قدمت له يمكن تلخيصها فيما يلي:

_ لم يتوخ الدقة في تحديد مفهوماته خاصة وأنه عندما مال إلى تحديد حجم أمثل للسكان في ضوء عامل واحد هو موارد الثروة، فإنه قد أغفل ما انتهت إليه نتائج الدراسات السكانية الحديثة وبيانها لدور عوامل التنظيم الاجتماعي والمستوى التكنولوجي والفني والثقافي والصحي وغيرها في تحديد هذا الحجم.[1]

_ تتسم نظريته بالطابع الاستاتيكي غير الدينامي وذلك لأنها لم تأخذ في اعتبارها الظروف المتغيرة الناتجة عن التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة وما يترتب على الموارد المتاحة من المتغيرات، كاكتشاف آبار البترول مثلا.

وذلك لأن الحجم الأمثل للسكان قد يتغير بتغير هذه الظروف وبالتالي لا يمكن الكشف عن هذا الحجم بصفة مطلقة بالنسبة لمجتمع معين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تعريف الحجم الأمثل للسكان والذي يبلغ عنده الناتج المتوسط أقصاه لا ينطبق على الدول النامية، لأن المهم في هذه الدول هو الحصول على أقصى قدر من الاستثمارات وليس وصول متوسط الدخل الفردي إلى أقصاه.[2]

02/ نظريات من المدخل الراديكالي في تفسير العلاقة بين السكان والتنمية:

يرى أصحاب هذا المدخل أن العوامل المادية وحدها لا تحدد معدلات الخصوبة وإن كان لها دور كبير رئيسي في ذلك، وإنما إلى جانب ذلك فهناك

[1]– نفس المرجع، ص 204.

[2] – عبد الرزاق جلبي. المرجع السابق، ص 104.

الإطار الثقافي السائد في المجتمع، في الغالب ما يكون انعكاسا للظروف الاجتماعية يؤثر بدوره في معدلات الخصوبة، وبالتالي الاهتمام بالجوانب الثقافية والاجتماعية للمجتمع، يساعد كثيرا في تحديد معدلات الخصوبة والإنجاب. ونشير في هذا المدخل إلى كل من: كارل ماركس وربابوشكين.

أ – نظرية كارل ماركس.[1]

لم يؤلف كارل ماركس لموضوع السكان مؤلفا خاصا وإنما عرض مجموعة من الآراء النظرية المتعلقة بالسكان ضمن مؤلفه المسمى "رأس المال" الذي ثم نشره سنة 1928، ومما ذكر فيها (الآراء) ما يلي:

_ يسلم كارل ماركس بأن المجتمع يمر بمراحل متباينة في تغيره استنادا إلى تغير الإنتاج في النظام الاقتصادي.

_ يفترض أن تزايد السكان يرتبط بمعدل التغير في النظام الاقتصادي.

_ ما يدعم افتراض ماركس أنه وجد أن رأس المال الثابت (الإنتاج) يتزايد بسرعة تفوق رأس المال المتغير (العمال)، ما يجعل وجود العمال في الإنتاج زائدا عن الحاجة نسبيا، فيتحولون إلى فائض سكاني.

_ يتوقع ماركس بناء على هذه الحقائق عدم وجود فائض في السكان مع وجود نظام الإنتاج الاشتراكي نتيجة للتشغيل الكامل والمتوازن بين رأس المال والعمال بحيث لا يوجد فائض سكاني ويقل الفقر والبؤس.[2]

فهو يرى مشكلة زيادة السكان تتلاشى مع تطور المجتمع ووصوله إلى مرحلة الإنتاج الاشتراكي، وهذا معناه حسب ما ورد في كتاب (سبنغلر) السكان: نظرية وسياسة، أن الفقر والبؤس باعتبارهما مرتبطين بمشكلة تزايد

[1] **كارل هانريك ماركس**، من الفلاسفة الألمان، ومن رجالات الاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ، والفكر الراديكالي. لعبت أفكاره دورًا هامًا في تأسيس السوسيولوجيا وفي تطوير الحركات الاشتراكية. واعتبر ماركس أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ نشر العديد من الكتب خلال حياته، أهمُها بيان الحزب الشيوعي 1848 ، رأس المال 1867. 1894 .

[2]– عبد الرزاق جلبي. المرجع السابق، ص ص107. 108.

السكان لا يدينان بوجودهما إلى عامل بيولوجي يزيد أن ينقص قدرة الإنسان على الخلف والتناسل أو إلى غيرها من عوامل طبيعية وإنما يرجع إلى النظام الاقتصادي الذي يعجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلا كاملا.[1]

إن الخطأ الذي وقع فيه ماركس إثر تحليله للعلاقة التي تربط بين السكان والوضع الاقتصادي السائد، هو تحيزه للطبقة المحكومة، مما أثر في قضاياه النظرية ونتائج تحليلاته، تماما مثل ما وقع فيه مالتوس حين تحيز لإحدى الطبقات الحاكمة في المجتمع.

ب- نظرية ربابو شكين:

ينطلق ربابو شكين من نفس القضايا المسلمة التي انطلق منها ماركس، إلا أنه يقدم قضايا افتراضية وتفسيرية تختلف في مضمونها عن قضايا ماركس وهي فيما يلي:

تتوقف زيادة السكان عنده على طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع. فقد قام بتحليل مشاهداته للنظام الاقتصادي الرأسمالي فوجد أن هناك فائضا بالسكان نتيجة للطبيعة الاستغلالية والمتعارضة بين القائمين على شؤون الإنتاج الاقتصادي أي بين الرأسماليين والعمال، إذ يقوم التعارض بينهم في الأهداف والوسائل، ذلك لأن الإنتاج الرأسمالي يقوم على قرارات المنظمين الذين يهدفون في المحل الأول اقتناء أقصى ربح، ولا يلقون بالا إلى أثر قراراتهم على العمالة أو على المستوى المعيشي للبروليتاريا.

كما يعتمد الرأسماليون على وسائل الاحتكار وتركيز الثروة والنفوذ في أيدي قلة قليلة واستخدام الآلات على نطاق واسع، وإحلالها محل العمال

[1]- Spengler Duncan. Population Theory and Policy, The hive Press Of GelencoIllinois, 1950, P 20.

وينشرون بين العمال أفكار تشجيع الهجرة أو تحديد النسل الذي يقدم عليها العمال خوفا من البطالة والفقر والاستغلال الذي يتعرضون له.

وجد ربابو شكين أنه في مقابل ذلك وفي ظل نظام الإنتاج الاشتراكي فليس بين القائمين على شؤونه، ذلك أن الهدف الرئيسي من الإنتاج هنا هو إشباع الرغبات وليس تحقيق الربح لفئة قليلة.[1]

وما يؤخذ على نظرية ربابو شكين أنها تعتبر امتداد لآراء "انجلز" الذي ذهب إلى أن البرجوازي يخالف المستقبل، بينما يدرك العامل أن الخلية التي ينتمي إليها سوف تنتصر حتما في الكفاح الطبقي.[2] لتتخلص من رقعة الرأسمالية واستغلالها المفرط لقوى الإنتاج.

المدخل الثالث: القراءة السوسيو تنموية لنظرية التحول الديموغرافي

يصف علماء السكان تاريخ النمو السكاني في أوروبا الغربية من خلال عملية التحول الديموغرافي، وهو تصور نظري يتضمن الثلاث متغيرات الأساسية للنمو السكاني، وعلى ضوئها يضع نموذجا يفترض فيه أن بمرور الوقت تنتقل المجتمعات من مرحلة تتصف بارتفاع الخصوبة ومعدلات الوفيات إلى مرحلة تنخفض فيها معدلات الخصوبة والوفيات من خلال المرور بأربعة مراحل، تتصف كل من المرحلة الأولى والرابعة بمعدلات نمو سكاني منخفضة.

ويرجع هذا الانخفاض في المرحلة الأولى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات، أما في المرحلة الأخيرة فيرجع إلى انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات، وأثناء المراحل المتوسطة تنخفض معدلات الوفيات قبل انخفاض معدلات الخصوبة مما ينتج عنه معدلات نمو سكاني سريعة.

[1]– عبد الرزاق ألجلبي. علم اجتماع السكان، المرجع السابق، ص ص 109–110.

[2]– نفس المرجع، ص 110.

وتعتبر النظرية الديموغرافية تلك التغيرات السكانية بتغيرات بنائية تتضمن تغيرات اقتصادية واجتماعية وسلوكية، وينظر إلى الاتجاهات الديموغرافية وخاصة انخفاض معدلات الخصوبة على أنها استجابة لتغيرات بنائية متباينة نتيجة لعملية التحديث.[1]

إن ظهور نظرية التحول الديموغرافي في منتصف الأربعينيات، ساعد علماء الديموغرافيا الأمريكيين على إنجاز نظرية موحدة وقادرة على تفسير الاتجاهات الديموغرافية على المستوى العالمي، وتميزت بالربط بين الظواهر الديموغرافية والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

تعد نظرية التحول الديموغرافي بذلك من أوائل النظريات السكانية المتخصصة التي استهدفت موضوع السكان، ولم تكن مستعارة من مجالات علمية أخرى مثل النظريات السابق عرضها، وقد فتحت هذه النظرية المجال أمام علماء السكان لمزيد من الدراسات للتأكد من مدى ملاءمتها للمجتمعات المختلفة ذات الثقافات المتباينة وصلاحية تطبيقها على أزمنة تاريخية اختلفت ظروفها و أوضاعها السياسية والاقتصادية والتي انعكست بالطبيعي على الأوضاع الاجتماعية والسكانية، إلا أن التغيرات الديموغرافية في الفترة ما بين 1945 و 1955 سواء في المجتمعات الصناعية أو الغير الصناعية قد أثارت بعض التساؤلات حول نظرية الدخول الديموغرافي[2] التي بدأ تطبيقها ينتشر في الساحة الفكرية على المستوى العالمي، والتي كان لها حضورا في كثير من المواقف والمشكلات والقضايا المرتبطة أساسا بالسكان.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر ذلك الاتجاه الديموغرافي الغير متوقع الذي حدث في بعض المجتمعات الغير صناعية في الخمسينيات، حيث أنه

[1]– مصطفى خلف عبد الجواد. **علم اجتماع السكان**، دار المبرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2009، ص 32.

[2]– نفس المرجع، ص 33.

حدث انخفاض سريع في معدلات الوفيات معتمدا على التنمية الاقتصادية، وكان من المفترض وفقا لنظرية التحول الديموغرافي أن يسبق تحسين المستوى الصحي وانخفاض معدلات الوفيات في المجتمع فترة من التغيرات الاجتماعية والتقدم الاقتصادي وافترضت نظرية التحول الديموغرافي أن معدلات الوفيات تبقى ثابتة على مستوياتها المرتفعة ثم تبدأ في الانخفاض إلا أن هناك بعض الأمثلة مثل انجلترا وبلاد شمال أوروبا حيث تباينت معدلات الوفيات في الفترة ما قبل الثورة الصناعية.

أيضا لا يمكن أن ترجع انخفاض معدلات الوفيات إلى تحسين المستوى الصحي والمعيشي فقط كما تفترض نظرية التحول الديموغرافي، حيث أن هناك بعض البلاد مثل السويد كان انخفاض معدلات الوفيات مصاحبا لارتفاع في مستوى المعيشة هذا وأن تأثير ارتفاع مستويات المعيشة على معدلات الوفيات لم يظهر إلا في منتصف القرن التاسع عشر فنظرية التحول الديموغرافي لم تفسر مراحل الانتقال من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية ولم تتنبأ بالمستقبل والاتجاه الحديث المعدل لنظرية التحول الديموغرافي يعيد تقسيم تاريخ النمو السكاني على النحو التالي:[1]

01- تتصف المرحلة الأولى بتباين معدلات الوفيات الغير مرتبط بمستويات المعيشة وبمعدلات خصوبة متأثرة بندرة الموارد وأن هذه الفترة دامت حتى منتصف القرن التاسع عشر.

02- تتضمن المرحلة الثانية ارتفاعا في مستويات المعيشة نتيجة للتزايد السريع لمعدلات الإنتاج الزراعي في أوروبا وبحدوث تغيرات في معدلات الوفيات نتيجة للتحسن في مستويات الغذاء والنظافة ففي هذه المرحلة ارتبطت معدلات الوفيات بمستوى المعيشة.

[1] – نفس المرجع، ص 33-34.

03- وفي المرحلة الثالثة تغيرت ظروف الأسرة وفقا للظروف الاقتصادية وأصبح مفهوم تنظيم الأسرة مقبولا وبدأت هذه الفترة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في أوروبا حتى الثلاثينيات.

04- المرحلة الرابعة وهي المرحلة الراهنة وتتميز بمعدلات مواليد منخفضة وثابتة فهي تتميز بمعدلات منخفضة وثابتة وأرجح في معدلات المواليد.

وما يمكن أن نختم به هذه النقطة هو أن نظرية التحول الديموغرافي التي ملأت بالفعل فراغا نظريا في الدراسات السكانية، من غير الممكن تعميمها على كل الظروف والأزمنة، حيث لكل ظرف أو زمن خصائصه، فهي تختلف من بيئة إلى بيئة دون أن ننكر وجود بعض القواسم المشتركة بين البيئات، إلا أن النظرية حقا هي الرئيسية السائدة في كثير من الدراسات الديموغرافية وهي دوما في مسار التجديد والتطور في بناءاتها.

المدخل الرابع: الاتجاه النظري الحديث في مجال السكان

نعرض في هذه النقطة جملة من الآراء والاجتهادات لعلماء السكان، والنظرية الحديثة التي تناولت العلاقة بين المتغيرات السكانية كالخصوبة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كالدخل والمستوى المعيشي، والتي حاولت أن تتجنب ذلك الطرح الفلسفي والمثالي إلى الطرح العلمي المرتكز على دراسات ميدانية وأطر نظرية ومنهجية محددة.

ولعل أبرز الآراء في هذا الاتجاه والتي يبدو أنها تغطي كثيرا من المتغيرات التي لها وقع في مجال السكان هي: [1]

آراء فريدمان عن نظرية الخصوبة. حيث أنه دعا في كتاباته السكانية إلى إعادة النظر في نظرية التحول الديموغرافي وما تنطوي عليه من فروض،

[1]- نفس المرجع، ص ص 20-42.

وتساءل عن مدى ملاءمتها لتفسير انخفاض معدلات الخصوبة في الغرب وذهب إلى أنه من المفترض أنه بحدوث مجموعة من التغيرات التنموية، حتى ولو كانت على مستوى أصغر مما حدث في الغرب، أن تتوفر الحوافز والدوافع اللازمة لانخفاض الخصوبة.

نظرية كالدويل عن تدفق الثروة. وتستند إلى الاعتقاد بأن الخصوبة سلوك اقتصادي عقلاني متضمن في الأهداف الاقتصادية المحددة اجتماعيا، ومحدد بعوامل سيكولوجية وبيولوجية وتميز بين نمطين من المجتمعات، مجتمع يتصف بمعدلات خصوبة مرتفعة وثابتة حيث لا يكون هناك ناتج اقتصادي صافي يعود بالفائدة على الأسرة والذي عادة ما يحدث في حالة مستويات الخصوبة المنخفضة، أما النمط الثاني من المجتمعات فهو الذي تتحكم فيه القوة الاقتصادية والتي تملي مستوى "صفر" من الإنجاب.

آراء ايسترلين عن الخصوبة والتنمية. هي تعديل وتطور للنظرية الاقتصادية للخصوبة ونأخذ في الاعتبار الدراسات النظرية للديموغرافيين والاجتماعيين، ويتمثل المتغير التابع في إطاره النظري في إجمالي عدد الأطفال الأحياء للأزواج وتستند على ثلاث محددات للخصوبة:

1) الطلب على الأطفال أي عدد الأطفال الذي يرغب الزوجان فيه والذي يتحدد وفقا للدخل والتكلفة والذوق.
2) عدد الأطفال الأحياء الذي يمكن أن يرزق به الأزواج.
3) تكلفة تحديد الخصوبة تكلفة ذاتية نفسية أو تكلفة موضوعية متمثلة في الوقت والتكلفة المطلوبة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

دراسة هيرتك عن النمو السكاني وتوزيع الدخل والتنمية الاقتصادية. تهدف إلى الوصول إلى تصور نظري يساهم في فهم العلاقات المتداخلة بين نمو السكان وتوزيع الدخل والتنمية الاقتصادية، والتعرف على الميكانيزم

المباشر والغير مباشر للتأثير المتبادل بين النمو السكاني وتوزيع الدخل، والتوصل إلى تقديرات لقياس قوة كل ميكانيزم.

يرتكز إطار هيرتك النظري على خمس متغيرات أساسية تمثل جوانب هامة من التحول الديموغرافي وتوزيع الدخل، هذه المتغيرات هي: مستوى الخصوبة، مستوى الوفيات، البناء العمري والنوعي للسكان، درجة المساواة في توزيع الدخل ومتوسط الدخل القومي.

تصورات ميدوز دونيلا. بينتها في دراسة سكانية حديثة تناولت فيها بالتحليل النقدي لنظرية مالتوس، برؤية كاملة للمسألة السكانية، اعتبرت فيها أن خمس سكان العالم الأوفر ثراء يروا الماضي خطا متصلا للإنسان على حدود الأرض، أما الفقراء المعدمون فربما يتفقون مع مالتوس في أن الضغط الناشئ عن صعوبة الحصول على أسباب الحياة الضرورية ليس بالشيء البعيد الحدوث بل هو موجود فعلا في الجزء الأعظم من الكرة الأرضية.

هي تقترح في دراستها حلا للغز المالتوسي والتوصل إلى أسلوب للتفكير والتصرف يمكن أن يؤدي بالعدد المتزايد للسكان إلى مستوى معيشة ملائم يمكن الحفاظ على استمراره داخل نطاق الأرض، بمعرفة جميع وجهات النظر والتنسيق بينها ودمجها في وحدة متكاملة.

الخاتمة:

باتت العلاقة بين السكان والتنمية أكثر ترابطا، حيث أن الأطروحات النظرية والآراء في قضايا السكان تؤكد أنه لا مجال للحديث عن التنمية وعن كل ما تحمله من أبعاد بمنأى عن المسائل السكانية، فالسكان هو المقوم الأساسي للفعل التنموي، وهو المحور الذي تحوم حوله قضايا التنمية والاقتصاد، فهذا من جهة ومن جهة أخرى فما معنى الحديث عن السكان دون ربط متغيراته بقضايا التنمية؟

إن ما أمكن سرده من نظريات وآراء يمكن أن نستخلص من خلاله الملاحظات التالية:

مع الإقرار بأن هذه النظريات تحتوي على منطلقات فكرية هامة لتشخيص ودراسة إشكالية السكان والتنمية في البلدان النامية، إلا أن ذلك ينبغي أن يتم وفق الظروف التي تكتنف التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد المعني.

إن تجربة التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية في البلدان النامية التي يصفها الكثيرون بأنها حققت نموًا بدون تنمية، قد غيرت من مواقف الكثير من البلدان النامية إزاء سياساتها السكانية وأساليب مواجهة الزيادة السكانية، فإذا كانت التنمية تهيئ الكثير من الأسباب والظروف الكفيلة بمعالجة الزيادة السكانية، إلا أن الضغوط التي تواجهها التنمية في هذه البلدان تحد كذلك من القدرة على ذلك باستمرار.

إن معظم الدول النامية قد حققت نجاحات ملموسة في الارتفاع بمعدل الناتج المحلي بالنسبة للفرد، إلا أنها لم تفلح في تحقيق التطور الاقتصادي المتمثل في إيجابيات وتفاعلات الآليات الداخلية للنمو الاقتصادي القابل للإدامة، وتحقيق درجة متقدمة من تلبية الاحتياجات المادية والثقافية للسكان.

إن التقارير الصادرة عن المنظمة العالمية للتغذية تشير إلى تردي الأوضاع المعيشية وارتفاع نسبة الفقر وانتشار البطالة جراء سياساتها الاقتصادية والسكانية الهشة، مما جعلها في تبعية شبه مطلقة للغرب الذي يمتلك كل وسائل القوة والسيطرة، وبالتالي فهو يستلم منه مساعدات مشروطة بتنفيذ أجندات لا تخدم إلا المصالح الغربية، فكيف إذن أن تحقق نماء اقتصاديا وتنظيما سكانيا في مثل هذه الظروف المزرية، زد على ذلك ما تعاني منه هذه البلدان من انتشار الجريمة والإرهاب وغياب الاستقرار الاجتماعي؟.

المراجع بالعربية:

1) الخشاب مصطفى. علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الأول للتفكير الاجتماعي وتطوره، مطبعة البيان العربي، بيروت، 1975.

2) كالن سير دوي. عالم يفيض بسكانه، ترجمة: ليلي الجبالي، مجلة عالم المعرفة، العدد 213، الكويت، 1996.

3) إحسان محمد الحسن. علم الاجتماع، دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1988.

4) جلبي علي عبد الرزاق. علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

5) البياتي فراس. مورفولوجيا السكان، موضوعات في الديموغرافيا، الإنشاء العربي، ط1، 2009.

6) وايرنس، طومسون، ودافيت لويس. مشكلات السكان، تر: راشد البراوي وعبد المنعم الشافعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969.

7) ظافر زهير. النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع دراسة مقارنة، مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر، عدد 10 سبتمبر 2010.

8) رمزي زكي. المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والأدب، الكويت، 1984

9) غلابي محمد السيد، محمد صبحي عبد الحكيم. السكان ديموغرافيا وجغرافيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1962.

10) جلبي على عبد الرزاق. علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2011.

11) الخشاب أحمد. سكان المجتمع العربي، مكتبة القاهرة الحديثة، س غ م.

12) خلف عبد الجواد مصطفى . علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، طبعة أولى2009.

13) الرواشدة محمد عبد الله سليمان. مساهمة ابن خلدون في النظرية السكانية، رسالة ماجستير في الدراسات السكانية، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، 1995.

14) الساعاتي حسن، لطفي عبد الحميد. دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

15) الله عبد لله، عوض عبدا أحمد عبده، فيصل عبد الله علي. علي الصادق أحمد عبد سيف، السكان والتنمية. النظرية والواقع، من الموقع الالكتروني التالي: www.arabgeographers.net/vb/attachments/attachments/arab701, .2015

المراجع بالأجنبية:

1) C B. population and society , edit Houghton . Mifflin company, Newyork, 1969.
2) W Thompson, and D Lewis. population problems ,Me grow hill book comp, New Delhi, 1965.
3) Mazerolle Fabrice. Démographie économique, Marseille Canebière, France, 2008.
4) Kirk S population. International encyclopoective of the social sciences, the Mac Millen comp, Newyork, 1963.
5) Kammeyer, c. An introduction to population, Clond lepab, London, 1971.
6) Clerc Denis. Les grands auteurs de l' économie et de la sociologie, Les heutieres, France, 1997 .
7) Spengler Duncan. Population Theory and Policy, The hive Press of GelencoIlinois, 1950.